

تصحيح نموذجي امتحان المالية العامة سنة ثانية علوم اقتصادية (الدورة العادية 2026)

* خروجاً عن مبدأ التخصيص ضمن مبادئ الميزانية،

نجد الاستثناءات المرخص بها قانوناً، التالية :

- الاعتمادات المسيرة بعنوان النفقات غير المتوقعة. 0,5
- تحويل الاعتماد من برنامج التكوين ضمن وزارة التعليم العالي نحو برنامج الوسائل العامة بوزارة التربية .
- المبلغ الإجمالي المصوت عليه ضمن الصناديق الخاصة. 0,5
- إجابتان من بين الأجوبة أعلاه خاطئتان.

* يعتبر آمراً بالصرف رئيسياً :

- مدير الصحة على مستوى ولاية جيجل .
- والي ولاية جيجل 0,5
- مدير مستشفى محمد الصديق بن يحيى جيجل .
- وزير الصحة بالحكومة الجزائرية الحالية. 0,5

* تعتبر رخصة الالتزام (autorisation d'engagement) :

- أداة لبرمجة نفقة لمدة تتجاوز الإطار السنوي. 0,5
- في إطار القانون 15-18 ، تقنية تمس نفقات الاستثمار فقط .
- هي نفسها رخصة البرنامج ضمن القانون 17-84. 0,5
- هناك إجابتان خاطئتان.

* توقعات الجباية النفطية ضمن اعداد الميزانية العامة للدولة :

- تتأثر إيجابياً بتوقع انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري في مقابل الدولار الأمريكي. 0,5
- تتأثر إيجابياً بتوقعات ارتفاع سعر الدولار الأمريكي في مقابل العملات الدولية .
- تدخل ضمن اعداد الاطار الموازناتي متوسط المدى. 0,5
- كلها إجابات صحيحة .

* يقوم العون المحاسبي المركزي للخرينة ACCT بـ :

- تنفيذ الميزانية على المستوى المركزي .
- تجميع مجموع محاسبا محاسبي الدولة. 0,5
- تنفيذ عمليات الخزينة .
- متابعة الحساب المفتوح بإسم الخزينة العمومية على مستوى البنك المركزي. 0,5

* التزام الإدارة بنفقة عامة تبعا لصفقة عمومية :

- هو التزام ارادي مادام هناك عقد مبني على رضى الطرفين. 0,5
- هو التزام قانوني مادام هناك قانون ينظم تنفيذ الصفقات العامة . 0,5

- هو التزام ارادي في حالة زيادة مبلغ الصفقة بسبب قوة القاهرة ، تبعا لمادة مدرجة ضمن العقد .
- كلها إجابات صحيحة .

* اذا تأخر التصويت على قانون المالية للسنة

عند 01 جانفي من السنة المعنية ، يستمر التنفيذ :

- بالنسبة لنفقات العمليات المالية ، في حدود ربع الاعتمادات المالية المفتوحة بكل وزارة كما تم توزيعها في السنة السابقة. 0,5

- بالنسبة لإيرادات الدولة بصفة مؤقتة وفق تدابير التحصيل السارية في قانون المالية السابق. 0,5
- بالنسبة لنفقات المستخدمين ، في حدود (12/1) شهريا ، لمدة أربعة أشهر كحد أقصى، من الاعتمادات المفتوحة خلال السنة المالية السابقة.
- كلها إجابات صحيحة .

* تأتي رسائل التسقيف (lettres de plafonds) :

- لتحديد الخطوط العريضة المتبعة ضمن اعداد رسالة التأطير (المذكرة التوجيهية).
- لتحديد الإصلاحات الهيكلية الأساسية الواجبة على مستوى كل محافظة برامج. 0,5
- تقرر الحد الأعلى للاعتمادات الممنوحة لكل وزارة خلال السنة المعنية. 0,5
- كلها إجابات صحيحة .

* يتم اعداد قانون مالية تصحيحي :

- بصورة مبرمجة عند الشهر السادس من سنة التنفيذ المعنية .
- في حالة تبني سياسة عامة بديلة مع تعيين حكومة جديدة. 0,5
- لتسوية الحسابات النهائية للدولة عقب انتهاء تنفيذ قانون المالية للسنة .
- استهلاك وزراء للاعتمادات التي منحت لهم بعنوان قانون المالية للسنة ، قبل نهاية السنة . 0,5

* بحجة ان هناك تذبذبا او اسرافا :

- لا يمكن للمراقب المالي ان يرفض التأشير 0,5
- على الالتزام بالنفقة المقدم من طرف الأمر بالصرف .
- يحل المراقب المالي محل الأمر بالصرف في تنفيذ تلك النفقة العمومية بقوة القانون .
- لا يحق للمحاسب العمومي رفض صرف النفقة العمومية مادامت كل الشروط النظامية و القانونية محترمة. 0,5
- هناك إجابة واحدة صحيحة فقط .

* نقل الاعتمادات (crédits de report):

- يسمح بإضافة المبالغ الممنوحة لوزارة ما لسنة ما ، التي لم يتم استهلاكها ، لتخصيصات نفس الوزارة للسنة الموالية 0,5
- هو استثناء على قاعدة الشمولية .
- هو استثناء على قاعدة الوحدة .

- الحد الأقصى لنقل الاعتمادات هو ألا تتجاوز 5% من الاعتماد الأولي. 0,5

* لا يمكن للمحاسب العمومي دفع نفقة عامة :

- في حالة تجاوز مبلغ الالتزام السقف المحدد للنفقة ضمن الاعتمادات الحصرية. 0,5

- إذا مرّت أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ استحقاق النفقة دون تقدّم المستحق لها لاستلامها (تقادم).

- في حالة غياب تأشيرة المراقب المالي. 0,5

- هناك إجابة صحيحة واحدة فقط .

* الاطار الموازناتي متوسط المدى :

- يعكس وضعية الدولة المالية للسنة المعتمدة و سنتين قبلها .

- يأخذ بعين الاعتبار مستوى التضخم الحالي و الماضي للبلد .

- مؤشر للسقف الموازناتي السنوي لكل وزارة و المحدد من طرف الحكومة. 0,5

- يهدف الى المحافظة على توازن ميزانية الدولة

ضمن التوجهات الميزانية الكبرى للحكومة. 0,5

* لا يمكن رفع حجم اعتمادات برنامج معين

بصورة قانونية أثناء فترة التسيير إلا من خلال :

- الربط بأموال المساهمات و تخصيصات النواتج . 0,5

- التوزيع عبر قرارات وزير المالية للاعتمادات الاجمالية لتخصيص النفقات العرضية و غير الممكن التنبؤ بها .

- في الحالات الاستعجالية ، عبر مرسوم التسبيق . 0,5

- كلها إجابات صحيحة .

* عملية التصويت على مشروع قانون المالية للسنة :

- تركّز النقاش البرلماني على نفقات المصالح المصوت عليها .

- تمسّ كل محفظة برامج بشكل منفصل ، ضمن القانون الجزائري .

- تتبع عملية تصويت اجمالي على النفقات في القانون الجزائري. 0,5

- لا تزيد عن مدة قصوى 75 يوما ابتداء من تاريخ إيداع المشروع مكتب المجلس الشعبي الوطني. 0,5

* نقول عن مراقبة النفقات العمومية انها :

- شكلية اذا مست مطابقة النفقة الملتزم بها مع بند (titre) الميزانية المصوت عليه . 0,5

- موضوعية اذا قارنت بين التكاليف المعايينة ضمن المشروع العمومي المنفذ و التكاليف النمطية. 0,5

- قبلية عندما تهدف الى اكتشاف الأخطاء و تلافيها مستقبلا .

- بعدية عندما تقوم بها وزارة المالية عبر المراقب المالي .

* تعد استثناءا عن الطابع الحصري للاعتمادات المالية :

- المبالغ الموجهة لتغطية أجور المستخدمين .
- رد المبالغ المحصلة بغير حق. 0,5
- تخصيصات عبر مراسيم تسبيق في حالة استعجال قصوى. 0,5
- هناك إجابة صحيحة واحدة فقط .

* سياسة الدولة تجاه الخدمات الصحية تكون :

- عبر سعر علاج مدعم في مستشفيات خاصة في اطار الدولة الضابطة. 0,5
- عبر خوصصة كلية لقطاع الصحة في اطار الدولة الحارسة. 0,5
- عبر قطاع صحي عام و خاص ، و أسعار سوقية تنافسية بين الطرفين في اطار مالية الدولة المتدخلة (المنتجة) . 0,5
- كل الإجابات صحيحة . 0,5

* من ناحية الأجل :

- يتم ايداع مشروع قانون المالية للسنة ن في أجل أقصاه 07 أكتوبر من السنة ن-1. 0,5
- تتم المصادقة على قانون المالية للسنة في أجل أقصاه 75 يوما من تاريخ الموافقة عليه في مجلس الوزراء .
- يتم التصويت و المصادقة على قانون المالية التصحيحي للسنة ن أثناء السنة ن+1 .
- يتم التصويت على قانون تسوية الميزانية للسنة ن قبل الأول من شهر أوت للسنة ن+1. 0,5